Journal of Alasmarya University
Volume 24, June 2015

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الرابع والعشرون، يونيو 2015

دور منظمة الإيجاد في تسوية الأزمة الصومالية

د. رجب عم العاني*

المقدمة

يعد مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية أحد المبادئ الهامة في القانون الدولي المعاصر، حيث نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، كمبدأ يلتزم به أعضاء الأمم المتحدة حال قيامهم بفض منازعاتهم بالطرق السلمية وذلك من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين.

حيث يشير ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن إلى المنظمات الدولية الإقليمية باعتبارها ترعى السلم والأمن الدوليين في مناطقها الإقليمية، ومن ثم فإن لها دوراً مساعداً ومتمماً للدور العالمي للأمم المتحدة. ولا تزال الأمم المتحدة تعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون مع تلك المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات وبناء السلام.

وإلى جانب المنظمات الإقليمية القارية، التي تتعاطى مع الصراعات العرقية في القارة الإفريقية (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً ثم الاتحاد الإفريقي)، انخرطت المنظمات الإقليمية الفرعية منذ تسعينيات القرن الماضي في عمليات إدارة وتسوية الصراعات، ويعتبر تدخل المنظمات الإقليمية الفرعية في عملية التسوية الصومالية خصوصاً، وفي تسوية أي صراعات داخلية تجري في الإقليم الخاص بكل منها

* الجامعة الأسمرية.

تدخلاً بالغ الأهمية، وربما يفوق في أهميته أي تدخل آخر في هذه الصراعات.

وتعود هذه الأهمية إلى اعتبارات عديدة، من بينها أن الدول الأعضاء في التنظيم الإقليمي الفرعي تمتلك فهماً أفضل لهذا الصراع، وتكون لديها بالتالي خبرة سياسية وعسكرية أفضل في التعامل مع الصراع، وذلك بالمقارنة مع المنظمات الدولية والقوى الدولية الأخرى التي ربما لا تكون لديها معرفة جيدة بطبيعة الصراع.

ومن ناحية أخرى، يكون التنظيم الإقليمي الخاص بالمنطقة التي يوجد بها الصراع أكثر التزاماً بالعمل على الوصول إلى تسوية لهذا الصراع، علاوة على أن تدخل المنظمة الفرعية في الصراع يكون في الأغلب أكثر قبولاً لدى أطراف الصراع أو معظمهم على الأقل، بدرجة أكبر من تدخل قوى دولية، كما أن المنظمات الإقليمية الفرعية تتمتع بميزة هامة تتمثل في أن اعتبارات القرب الجغرافي تجعل تكلفة التدخل العسكري في هذه الصراعات أقل بكثير بالمقارنة مع التدخل العسكري غير الإقليمي.

هذا على الرغم من أن أغلبها وجدت أصلاً لتحقيق أغراض اقتصادية وتنموية -منظمة الإيجاد- فإنها الآن تلعب دوراً متزايداً في قضايا الأمن الإقليمي وتسوية الصراعات، فمنظمة الإيجاد أضافت لأجندتها التنموية والبيئية قضايا سياسية، وظل الهدف الأساسي لقسم الشئون السياسية والإنسانية في سكرتارية الإيجاد هو استعادة السلم والاستقرار في الدول الأعضاء والتي شهدت أشكالاً مختلفة من الصراعات، ولعبت الإيجاد -ومازالت تلعب- دوراً مهماً لتسوية المشكلة السودانية والصومالية.

وفي إطار هذا المناخ الإقليمي الفرعي، سنتطرق في هذه الدراسة إلى منظمة الإيجاد ودورها في تسوية الأزمة الصومالية.

أهمية الدراسة

تكتسب الحرب الأهلية في الصومال أهمية استثنائية من بين النزاعات الداخلية في أفريقيا، لكونها الحالة الوحيدة التي شهدت انهياراً كاملاً وممتداً للدولة

عقب سقوط نظام سياد بري عام 1991، ولم تنجح أي جماعة صومالية في أن تسيطر على الحكم، وسادت حالة من التقسيم الفعلي للدولة فيما بين عدد من الجماعات المسلحة، ووصل الأمر ببعضهم إلى إعلان الانفصال عن الدولة الصومالية أو على الأقل إعلان قيام حكم ذاتي في إطار هذه الدولة.

ومن ناحية أخرى فإن أهمية دراسة الأزمة الصومالية تنبع من كونها شهدت تطبيق معظم أدوات تسوية النزاعات سواء المفاوضات أو الوساطة أو التدخل الخارجي.

إلا أن هذه الترتيبات تواجه تحديات على أرض الواقع، بسبب التداعيات الداخلية والإقليمية والدولية، مما أدى إلى استمرار الصراع، وهذا ما يثير تساؤلات عميقة بشأن أسباب استمرار حالة انهيار الدولة في الصومال والعجز عن الوصول إلى تسوية ناجحة وفعالة لهذه الأزمة.

وهو ما دفعني إلى التعرف على دور منظمة الإيجاد للوقوف على الإيجابيات والسلبيات التي تفيد في تطوير أداء المنظمة في عملية التسوية.

وفي ضوء هذا التعقيد والتشابك الذي يحيط بعملية التسوية، فإن الإشكالية الرئيسية تتحدد في الإجابة على السؤال التالي: ما مدى فاعلية الدور الذي تقوم به الإيجاد في تحقيق التسوية والمصالحة الوطنية، بالتطبيق على إحدى بؤر النزاعات الداخلية التي تعاني منها القارة الإفريقية (الحرب الأهلية الصومالية)، وما هي طبيعة هذا الدور؟

فروض الدراسة

تقوم الفكرة الرئيسية وراء صياغة فرضيات الدراسة على الربط بين قضايا الصراع وآلياته، وبين فرص الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع من خلال الجهود المبذولة من قبل منظمة الإيجاد.

وفي إطار ذلك تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين هما:

1. تواجه المنظمات الإقليمية الفرعية تحديات مشتركة، أبرزها ذلك التعقيد

الشديد الناجم عن تداخل أبعاد هذه الظاهرة -الصراعات الداخلية- مع أبعادها الإقليمية في كثير من الأحيان من ناحية، وحداثة تجربة التسوية في إطار التنظيم الإقليمي الفرعي -منظمة الإيجاد- من ناحية ثانية، والإشكاليات السياسية من ناحية ثالثة (توافق الإرادة السياسية بشأن عملية التسوية لدى الدول الأعضاء) أو مالية (توفير التمويل اللازم) وطلب المساعدات من الخارج وخاصة الأمنية، الأمر الذي يشير إلى محدودية الاقتراب الإقليمي أو عدم كفاءته بالنسبة لتسوية وحل الصراعات، رغم التطورات التي لحقت بالآليات الإقليمية في هذا الشأن.

2. تضارب المصالح بين دول إقليم الإيجاد يؤدي إلى إعاقة جهود المنظمة في لعب دور الوسيط للتوصل إلى تسوية ناجحة للأزمة الصومالية. هذا فضلاً عن عدم وجود آلية تابعة لمنظمة الإيجاد بشأن إدارة وحل الصراع تتبعها عناصر مدنية وعسكرية تكون جاهزة للتدخل في أي وقت إذا اقتضت الضرورة، مما يؤدي إلى صعوبة جمة أمام تسوية المنازعات بشكل عام، وتسوية الأزمة الصومالية بشكل خاص.

منهجية الدراسة

تتطلب الدراسة الجمع بين عدة مناهج وذلك لتداخل وتشعب معطيات الظاهرة موضوع الدراسة. لذا تم استخدام اقتراب تحديد الدور من خلال تناول الإطار النظري والتنظيمي للمنظمة، والدور الفعلي للمنظمة في تسوية الأزمة الصومالية، وكذلك تم استخدام المنهج القانوني للتعرف على الرؤية الجديدة التي تطرحها المنظمة للتحسين من فرص إمكانية احتواء النزاعات وإحلال السلم والأمن في القارة.

كما تم استخدام منهج دراسة الحالة بهدف الوصول إلى استنتاجات وخلاصات أكثر دقة بشأن التسوية السلمية للمنازعات في أفريقيا بشكل عام والحرب الأهلية الصومالية بشكل خاص.

أما عن الفترة الزمنية: فقد تم التركيز على المرحلة التي عقبت التوسع في

مهام منظمة الإيجاد، حيث تجاوزت دورها القديم كمنظمة لمكافحة الجفاف والتصحر، واهتمت بمنع المنازعات بين الدول الأعضاء والعمل على حلها بالوسائل السلمية.

وبناءً على ما تقدم تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين، تناول المحور الأول دور الإيجاد في تسوية الأزمة، وتناول في المحور الآخر تقييم جهود الإيجاد (التحديات وسبل التفعيل).

المحور الأول: دور الإيجاد في تسوية الأزمة

اهتمت منظمة الإيجاد منذ نشأتها في عام 1996 بمتابعة الصراع الداخلي في الصومال باعتبارها إحدى الدول الأعضاء في المنظمة، وفي هذا الإطار ركزت منظمة الإيجاد -بعد توسيع مجال عملها- جهودها على الأهداف السياسية بما في ذلك منع المنازعات بين الدول الأعضاء والعمل على حلها بالوسائل السلمية وتسويتها بالحوار، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان.

وظل الهدف الأساسي لقسم الشئون السياسية والإنسانية في الأمانة هو استعادة السلم والاستقرار في الدول الأعضاء التي شهدت أشكالاً مختلفة من الصراعات، وفي إطار سعيها لتسوية الصراعات القائمة في المنطقة ظلت جهود منظمة الإيجاد منصبة على مشكلتين أساسيتين: الأولى هي قضية السلام في جنوب السودان، أما الثانية فهي قضية الصومال والحرب الأهلية الدائرة فيه -وهو ما سيتم تناوله في هذا المحور- وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن منظمة الإيجاد أسندت ملف الأزمة الصومالية إلى إثيوبيا، كما لعبت كينيا دوراً كبيراً في المفاوضات الصومالية، إضافة إلى جيبوتي التي هي مقر للإيجاد منذ إنشائها عام 1986[1]، ومن هذا المنطلق قامت الإيجاد بعدد من المبادرات بين الفصائل المتحاربة في الصومال لغرض الوصول إلى تسوية.

وفيما يلي نعرض لذلك من خلال تقسيم هذا المحور إلى ثلاث مراحل

1- نشأت منظمة الإيجاد في عام 1986، وكانت تهتم بقضايا الجفاف والتصحر فقط، وفي عام 1996 تمّ إدخال تعديلات عليها وأصبحت تعرف بمنظمة الإيجاد وتمّ توسيع مجال عملها.

زمنية نتناول من خلالها جهود ومساعي الإيجاد في تسوية الأزمة الصومالية.

أولاً: جهود الإيجاد من بداية الأزمة 1991 وحتى عام 2000

اضطلعت منظمة الإيجاد بدور رئيسي في عملية التسوية والمصالحة الصومالية، وقامت هي ذاتها بجهود جماعية هامة في هذه العملية من ناحية، كما قامت بتفويض إثيوبيا لمتابعة جهود تسوية الأزمة الصومالية من ناحية أخرى، وقد بدأت الجهود تحت الإقليمية لتسوية الأزمة الصومالية مع قيام إثيوبيا وإريتريا بطرح مبادرة ثنائية لتسوية الأزمة فور الإطاحة بنظام سياد بري، وكانت هذه المبادرة واحدة من أولى المبادرات الإقليمية لتسوية هذه الأزمة، وكانت تهدف إلى الترتيب لعقد مؤتمر موسع تشارك فيه كل الفصائل الصومالية وكافة الأطراف المعنية الأخرى، إلا أن هذه المبادرة فشلت لأنها لم تحظ بالدعم والمساندة الكافية من المجتمع الدولي، ويشير بعض الباحثين إلى أن المجتمع الدولي لم يكن مستعداً لدعم هذه المبادرة.

وفي أبريل 1992 أنشئت اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي (لجنة القرن) بواسطة الدول المجاورة في أديس أبابا، وانتخبت إثيوبيا رئيساً لهذه اللجنة، ونظمت اللجنة أول اجتماع لكل الأطراف الصومالية في مدينة بحر دار بإثيوبيا في مايو – يونيو 1992، حيث ناقش المشاركون مختلف أبعاد الصراع، ووافقت الفصائل الصومالية على توزيع المساعدات الإنسانية وفتح الموانئ والمطارات، كما وافقت على أن تواصل لجنة القرن مشاوراتها مع كل الفصائل.

وقد فوضت منظمة الإيجاد السيد مليس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي ليقوم بدور المنسق لعملية السلام الصومالية بالتشاور مع الدول المجاورة، ثم أكدت قمة القاهرة في 1993 هذا التفويض، وكانت كافة التحركات التي قامت بها إثيوبيا على صعيد عملية التسوية الصومالية تستند إلى هذا التفويض الممنوح لها من كل من منظمة الإيجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية[2].

2- أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، 2005، ص ص446 -447.

وعقب خروج القوات الدولية من الصومال شهدت الساحة الصومالية استقطاباً حاداً من دول الجوار بشأن المصالحة الصومالية حيث حاولت كل دولة إنجاح مبادرتها وإفشال ما سواها مما أفضى إلى ميوعة سياسية وتعقيدات أمنية أسفرت عن اندلاع حروب في كل من العاصمة وغيرها من المناطق الصومالية، وغدو بين مؤيدي مقررات مؤتمر القاهرة عام 1997، ومؤيدي مؤتمر سوداري في العام نفسه، الأمر الذي ألقى بظلال قاتمة على مستقبل المصالحة الصومالية.

ونظراً لعجز القوى الإقليمية عن الوصول إلى نتائج مثمرة في مساعيها الأحادية برزت أهمية توحيد الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق المصالحة في الصومال، وانطلاقاً من هذا عقدت منظمة الإيجاد وشركاؤها مؤتمراً دولياً في روما في الفترة من 19 - 20 يناير 1998، حيث تم الاتفاق على تكوين لجنة لمساعدة إثيوبيا في تحقيق السلام والمصالحة الصومالية، وحضر المؤتمر ممثلان لإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وبريطانيا والأمم المتحدة، علاوة على منهجية جديدة للتعامل مع الأزمة الصومالية، وتدعو هذه المنهجية إلى نقل التركيز عن زعماء الفصائل الذين استهدفتهم المبادرات السابقة وإفساح المجال لمشاركة القوى الشعبية مثل شيوخ القبائل، والعلماء، والتجار، والمثقفين، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك توسيع دائرة المشاورات لتشمل كل القوى الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن الصومالي.

ودعت القمة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات في الأقاليم الصومالية التي تتمتع بالاستقرار وهو ما يعرف بـ(برنامج بناء المحاور) أو السلام المتدرج[3].

وأجيزت مقررات قمة الإيجاد في جيبوتي في اجتماعات لجنة الصومال المنبثقة عن لجنة شركاء الإيجاد التي انعقدت في مايو ونوفمبر عام 1998 في أديس أباب وتم في هذا اللقاء الدعوة إلى تأسيس فريق للاتصالات لمتابعة الأوضاع الصومالية، ويرأس الفريق إيطاليا وتتكون عضويته من كل من الولايات المتحدة والنرويج، وفرنسا، ومصر، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

3- محمد أحمد شيخ علي، التدخل الدولي في الصومال، الأهداف والنتائج، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، 2005، ص151.

وفي أكتوبر 1998 تم تأسيس اللجنة الدائمة المعنية بالشأن الصومالي والتي تضم الدول الأعضاء في منظمة الإيجاد والدول الأعضاء في فريق الاتصالات، وسكرتارية كل من الإيجاد والوحدة الأفريقية ومصر، واليمن، ودعيت ليبيا إلى الانضمام إلى اللجنة[4].

ويبدو أن الهدف من وراء هذه الخطوات هو جمع كافة القوى الإقليمية والدولية المهتمة بإصلاح الشأن الصومالي تحت سقف واحد، لكن تجدر الإشارة إلى أن اجتماعات اللجنة الدائمة ومناقشاتها حول كيفية التعامل مع الأزمة الصومالية أظهرت رأيين مختلفين، يدعو الرأي الأول إلى سياسة بناء المحاور أي دعم الكيانات القائمة في بعض المناطق الصومالية مثل بونت لاند، وصومالاند وإقامة كيانات أخرى في بقية الصومال لجمعها مستقبلاً في دولة واحدة على شكل فيدرالي أو كنفدرالي، وهذا هو الرأي الإثيوبي، ويدعو الرأي الآخر إلى عقد مؤتمر مصالحة تشترك فيه كافة القوى السياسية والشعبية في الصومال، يتم من خلال تشكيل وحدة وطنية، وهذا هو الرأي المصري.

وفي شهر ديسمبر 1998 أرسلت اللجنة الدولية الدائمة للشئون الصومالية وفداً لتقصي الأوضاع الأمنية والسياسية في مختلف المناطق الصومالية، واتفق المشاركون بضرورة تبني الحوار على أساس تقييم مصالح الجماعات المختلفة بهدف إحلال تسوية سلمية للخلافات العالقة وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي، والذي سيقوم بتشجيع ودعم المناطق التي يتبلور فيها السلام واستعادة بناء المؤسسات الإدارية، وبدأ الوفد زيارته في هرغيسيا في شمال غرب الصومال ثم زار بوصاصو في شمال شرق الصومال، وكان من المفترض أن تكون المحطة الثالثة لزيارة الوفد مقديشو لكن نظراً لتدهور الأوضاع واختلاف الفصائل المتصارعة في إدارة العاصمة مقديشو أدى إلى فشل الزيارة، ومن ثم فشل اللجنة في أن تزور كافة المناطق الصومالية.

وفي يوليو 1999 قدمت جيبوتي خطة لإحلال السلام والمصالحة في

4- سوزان عبد اللطيف ساتي، دور الأطراف الثالثة في حل الأزمة الصومالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، 2003، ص64.

الصومال إلى اللجنة الدائمة المعنية بالشأن الصومالي، وطلبت من المجتمع الدولي أن يقف بجانبها لتحقيق أهداف هذه الخطة، ورحبت اللجنة الدائمة التابعة للإيجاد بهذه الخطة التي لقيت ترحيباً مماثلاً من الجمعية العامة للأمم المتحدة وكافة الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالشأن الصومالي[5].

وبالفعل قادت الجهود الجيبوتية إلى قيام حكومة انتقالية بقيادة عبد القاسم صلاد حسن، وعلى الرغم من القصور الوارد في دور الإيجاد إزاء حل الأزمة الصومالية إلا أنه يشاد بالدور المقدر الذي قامت به المنظمة في إطار تقريب وجهات النظر الصومالية وحمل الفصائل إلى الجلوس حول مائدة المفاوضات.

ثانياً: جهود الإيجاد في تسوية الأزمة منذ عام 2000 وحتى 2006

ظلت منظمة الإيجاد تتابع بدأب كافة تطورات المسألة الصومالية، حيث رحبت القمة الثامنة لمجلس رؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في الخرطوم في نوفمبر 2000 بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر عرتا بجيبوتي في أغسطس 2000، والمتمثل في انتخاب رئيس انتقالي وبرلمان انتقالي في الصومال لمدة ثلاث سنوات، واعتبرته إنجازاً رئيسياً في عملية السلام الصومالية، ورحبت أيضاً بمشاركة الرئيس عبد القاسم صلاد حسن في أعمال الإيجاد، وحث القرار الصادر عن قمة الإيجاد بشأن الصومال الحكومة الانتقالية وجميع الأطراف في الصومال أن تعمل على خلق بيئة تسمح بانضمام أولئك الذين لم يشاركوا في مؤتمر جيبوتي للسلام بهدف تعميق عملية المصالحة الوطنية، ودعا القرار إلى استمرار عملية السلام من خلال الحوار وليس من خلال استخدام القوة، كما طالبت الإيجاد الدول المجاورة للصومال (كينيا - إثيوبيا - جيبوتي) بدعم جهود المصالحة الوطنية وإعادة إعمار الصومال.

وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في مؤتمر عرتا، وتأييد أثيوبيا

5- محمد أحمد شيخ علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 152-153. ولمزيد من التفاصيل انظر: هيفاء أحمد محمد، الصومال في ظل سيطرة المحاكم الإسلامية وما بعدها، المستقبل العربي، بيروت، العدد 354، أغسطس 2008، ص81.

لمقررات عرتا والخاصة بتكوين الحكومة الانتقالية في الصومال إثر المبادرة الجيبوتية إلاّ أنّها لم ترحب بالرئيس الصومالي عبد القاسم صلاد حسن وذلك لاستبعاده الفصائل الموالية لها، ولم تعترف المعارضة في بيداوا والواقعة تحت سيطرة جبهة المقاومة الرحنوية التي تساندها إثيوبيا بتلك الحكومة، وقالت إنّه ليس هناك حكومة معترف بها دولياً وإنه يجب أن يكون هناك مؤتمر مصالحة وطنية بإشراف دولي. إضافة إلى ذلك (كينيا) رغم أنّها ساهمت في استقرار الأوضاع في الصومال، إلاّ أنّ لها مأرب في أن يكون الوضع في الصومال متفقاً مع مصالحها وخير دليل على ذلك دعمها لبعض الفصائل، وكذلك الخوف من تنامي الاتجاه الإسلامي في الصومال والمتمثل في عبد القاسم صلاد حسن -على حسب اعتقاد بعض دول الجوار وكينيا من بينها- هو الذي جعل كينيا تؤيد وبقوة المشروع الأمريكي والخاص بالحرب على الإرهاب والذي أقحمت فيه الصومال من خلال اتهامها بتواجد بعض بقايا القاعدة على أراضيها وقد ظهر هذا التأييد واضحاً بإقامة قواعد أمريكية في كينيا لضرب عناصر القاعدة[6]. كل هذه التحديات وغيرها ساهمت في جمود عملية عرتا للسلام في الصومال، إلاّ أنّه بالرغم من ذلك قامت الإيجاد بدور رئيسي في رعاية جولة جديدة من مفاوضات التسوية في مدينة الدوريت الكينية، وذلك استكمالاً للجهود التي تبذلها الإيجاد لتسوية الأزمة الصومالية، وبناء على ذلك استأنفت الحكومة الانتقالية بقيادة عبد القاسم صلاد حسن المفاوضات مع المعارضة الصومالية تحت رعاية الإيجاد، وفي هذا الإطار عقدت اللجنة الفنية التابعة للإيجاد مؤتمراً دولياً للمصالحة في 15 أكتوبر 2002 في مدينة الدوريت الكينية، وفي 21 أكتوبر 2002 تمّ التوقيع على إعلان وقف العداءات ومبادئ المصالحة الصومالية[7].

وفي 27 أكتوبر 2002 كان من المقرر أن تمر هذه المفاوضات بثلاث جولات، إلاّ أنّها لم تنجح منها إلاّ الجولة الأولى فقط، فيما فشلت الجولة الثانية

6- سوزان عبد اللطيف ساتي، دور الأطراف الثالثة في حل الأزمة الصومالية، مرجع سبق ذكره، ص ص100-102.

7- د. محمد عاشور، د. أحمد علي سالم (محرران)، التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص394.

بنيروبي في سبتمبر 2003 بعد أن عرض وسطاء الإيجاد اتفاقاً بين بعض الأطراف الصومالية المتحاربة بشأن دستور انتقالي جديد، دون حضور ممثلي الحكومة وتسعة من الفصائل الأخرى، وعودة عبد القاسم صلاد حسن رئيس الحكومة الانتقالية للصومال متهماً الوسيط الكيني بالانحياز ومحاولة تحويل الصومال إلى دويلات، مما أدّى إلى تفاقم الموقف بتصاعد الخلافات داخل اللجنة الفنية المنظمة لمؤتمر السلام الصومالي، والتي تتكون من دول الجوار المباشرة للصومال (إثيوبيا وجيبوتي وكينيا). ودفعت هذه الخلافات بجيبوتي إلى الانسحاب من اللجنة، بحجة انحراف المؤتمر عن مساره وطالبت بتوسيع اللجنة، لكنها عادت للجنة مرة أخرى.

وقد حاولت منظمة الإيجاد مواجهة الثغرات في المفاوضات بعدة طرق منها إرسال بعثة لإقناع الرئيس عبد القاسم صلاد وباقي الفصائل بمواصلة المفاوضات ابتداءً من شهر نوفمبر 2003، كما اتّخذت الإيجاد قراراً خلال القمة العاشرة لرؤساء دول وحكومات المنظمة في كمبالا عاصمة أوغندا في 24 أكتوبر 2003، بتوسيع اللجنة المشرفة على المفاوضات والتي تغير أسمها لتصبح لجنة تيسير عملية السلام في الصومال لتضم في عضويتها دول المنظمة السبع، كما دعت أيضاً إلى اجتماع طارئ لمجلس وزراء خارجية دول الإيجاد يوم 28 أكتوبر 2003 في نيروبي التي تستضيف مفاوضات السلام الصومالية لإعطاء دفعة جديدة لهذه المفاوضات ومتابعة عملية السلام والمصالحة الوطنية في الصومال، غير أنّ مشكلة التمويل اعترضت دور الإيجاد في مفاوضات الصومال مع إعراض الدول الغربية، وعدم امتلاك دول المنظمة الموارد المالية، وهو الأمر الذي أجل المفاوضات من شهر نوفمبر إلى ديسمبر 2003[8].

وفي 29 يناير 2004 وقع قادة الجماعات الصومالية اتفاقاً في نيروبي لاستكمال المفاوضات حول المرحلة النهائية، وتمهيد الطريق لتبني دستور اتحادي

8- خالد حنفي، التجمعات الإقليمية في أفريقيا، في د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2002 - 2003، (جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، الإصدار الثاني 2003)، ص ص36 - 37.

انتقالي يوفر الإطار القانوني لحكومة انتقالية لمدة خمس سنوات[9].

ولقد عقدت لجنة التيسير التابعة للإيجاد خلال عام 2004 اثني عشر اجتماعاً على مستوى الوزراء لاستكمال جهود الوساطة ودفع عملية المصالحة الصومالية للأمام، وفي مايو 2005 تم تبني دستور اتحادي جديد في الصومال وتم اختيار أعضاء البرلمان في أغسطس من نفس العام، وفي 10 أكتوبر 2004 قام البرلمان بانتخاب عبد الله يوسف أحمد كرئيس جديد للصومال، وقام بحلف اليمن الدستورية وتسلم مهام منصبه في 14 أكتوبر كرئيس للبلاد.

وفي 15 أكتوبر من نفس العام عقدت الإيجاد على مستوى رؤساء الدول والحكومات قمة خاصة عن الصومال في نيروبي وحضرها الرئيس الصومالي عبد الله يوسف، رحبت خلالها بنتائج مؤتمر المصالحة الصومالية، وتعهدت بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والفني للحكومة الجديدة، وناشدت القمة الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الفورية لنشر قوات في الصومال للمساعدة في تأمين الحكومة الجديدة، وتدريب قوات الأمن الصومالية[10].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمم المتحدة لم تقم بنشر قوات حفظ السلام في الصومال رغم تعهدها بذلك، واكتفت فقط بتأكيد دعمها للحكومة الانتقالية، وأنشأت الأمم المتحدة صندوقاً ائتمانياً خاصاً بالمؤسسات الأمنية الصومالية، وحث مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على المساهمة بسخاء في هذا الصندوق، وتقديم المساعدة التقنية لتدريب القوات الأمنية الصومالية وتجهيزها. وإنّ عدم نشر الأمم المتحدة قوات تابعة لها في الصومال يعكس مدى قصور استجابة الأمم المتحدة للصراع في الصومال، والذي أكد مجلس الأمن الدولي مراراً أنه يهدد السلم والأمن الدوليين[11].

9- د. محمد عاشور، د. أحمد علي سالم (محرران)، دليل المنظمات الإقليمية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص153.

10- سامي السيد أحمد، منظمة الإيجاد، في د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2004 - 2005، مرجع سبق ذكره، صص95 - 96.

11- سامي السيد أحمد، موقف المجتمع الدولي من الصراع في الصومال، في د. محمود أبو =

وعلى هامش قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في 31 يناير 2005 في مدينة أبوجا (العاصمة النيجيرية)، عقد قادة دول الإيجاد اجتماعاً برئاسة يوري موسيفيني رئيس أوغندا، وأكدوا على ضرورة نشر بعثة تابعة للإيجاد لدعم مهمة السلام في الصومال، وطالبوا الاتحاد الإفريقي بإعطاء الإيجاد التفويض الكامل لنشر تلك القوات. وفي 18 مارس 2005 تبنى مجلس وزراء الإيجاد خطة نشر قوات حفظ سلام في الصومال، ووفقاً لتلك الخطة يتم نشر القوات على مرحلتين: يتم في المرحلة الأولى نشر قوات من السودان وأوغندا بينما تقوم باقي دول الإيجاد -خلال تلك المرحلة- بتقديم الدعم اللوجستي، وفي المرحلة الثانية تساهم باقي دول الإيجاد في نشر القوات حتى يتم نشر قوات تابعة للاتحاد الأفريقي[12].

وأكد الإعلان الصادر عن قمة رؤساء دول وحكومات الإيجاد التي عقدت في 20 مارس 2006 في مدينة نيروبي الكينية على قرار الإيجاد الصادر في 31 يناير 2005، الخاص بنشر بعثة تابعة للإيجاد لدعم السلام في الصومال، وذلك وفقاً للخطة التي تبناها مجلس وزراء الإيجاد، وفي 2 ديسمبر 2006 عقد ممثلو الإيجاد واتحاد المحاكم الإسلامية اجتماعاً رسمياً، أعلن خلاله ممثلو اتحاد المحاكم الإسلامية موافقتهم على خطط الإيجاد لنشر قوات حفظ سلام في الصومال، ولكن سرعان ما أعلن اتحاد المحاكم الإسلامية بعد ذلك معارضته لخطط الإيجاد، ويعود ذلك إلى التدخل الإثيوبي المسلح في الصومال بعد إرسالها قوات لدعم الحكومة الانتقالية، مما حال بصورة واضحة دون التوصل إلى اتفاق ينهي حالة عدم الاستقرار في الصومال، فضلاً عن أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1725) الصادر في 6 ديسمبر 2006 الذي سمح لمنظمة الإيجاد بإنشاء بعثة للحماية والتدريب في الصومال رفض مشاركة الدول المجاورة للصومال في تلك البعثة، لذلك أصبح نشر هذه القوات أمر عسيراً بالنسبة لباقي دول الإيجاد غير

=

العينين (محرر)، (التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2009 - 2010)، مرجع سبق ذكره ص-ص364 - 366.

12- سامي السيد أحمد، منظمة الإيجاد، (التقرير الإستراتيجي الأفريقي، 2004 - 2005)، مرجع سبق ذكره، ص96.

المجاورة (السودان، إريتريا، أوغندا) خاصة أن نشر تلك القوات يتطلب (335) مليون دولار في العام الواحد، لذا لم تتمكن الإيجاد من نشر تلك البعثة، ومن ثم تقرر إنشاء بعثة أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال[13].

ثالثاً: جهود الإيجاد في تسوية الأزمة من 2007 وحتى 2009

لقد تأثر موقف منظمة الإيجاد بمواقف الدول الرئيسية فيها، ولاسيما إثيوبيا وكينيا بحيث كان دور المنظمة في تسوية الصراع بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم في الصومال أقرب ما يكون إلى مجرد مظلة لإضفاء الشرعية على موقف الحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا (حكومة عبد الله يوسف) بينما لم تؤدي دوراً ملموساً في التقريب بين مواقف الحكومة واتحاد المحاكم، وأنصب تركيزها على مسألة نشر قوات حفظ سلام أفريقية في الصومال.

ولقد وافقت منظمة الإيجاد على طلب الرئيس الصومالي آنذاك عبد الله يوسف في اجتماع وزراء خارجيتها في 13 يونيو 2006 على إرسال قوات من دول المنطقة إلى الصومال لمساعدة الحكومة على إعادة الاستقرار إلى البلاد، ورفع الحظر المفروض على توريد السلاح إلى الصومال، وذلك عقب سيطرة قوات المحاكم الإسلامية على العاصمة مقديشو في 5 يونيو 2006، وذلك على الرغم من تباين مواقف الدول الأعضاء في منظمة الإيجاد بخصوص ذلك ما بين دول مؤيدة بشدة لإرسال قوات حفظ سلام أفريقية إلى الصومال وهي (إثيوبيا، كينيا، وأوغندا) ودول معارضة لإرسال قوات حفظ سلام أفريقية إلى الصومال وهي (إريتريا، وجيبوتي)[14].

في إطار ذلك، واستكمالاً للجهود التي تبذلها الإيجاد لتسوية الأزمة الصومالية منذ وقت طويل، عقد مجلس وزراء الإيجاد في 13 أبريل 2007

13- سامي السيد، موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال، مرجع سبق ذكره، ص-ص130 - 136.

14- شيرين عبد المنعم، التدخل الإثيوبي في الصومال، (التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007)، مرجع سبق ذكره، ص‌ص225-226.

اجتماعاً في مدينة نيروبي، ناقش خلاله التطورات السياسية والأمنية في الصومال، وكذلك الجهود الدبلوماسية التي قدمتها الإيجاد والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي في هذا الصدد، حيث رحب مجلس وزراء الإيجاد بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في 19 يناير 2007 والخاص بنشر بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي لدعم السلم في الصومال، كما أكد مجلس وزراء دول الإيجاد عزمه على مواصلة الجهود الفردية والجماعية، الرامية إلى مساعدة الحكومة الصومالية في تحقيق الأمن في الصومال. وكذلك أكدت الإيجاد مجدداً أن الحل الدائم للصراع في الصومال يمكن أن يتحقق من خلال الحوار السياسي بين الصوماليين، وفي هذا الصدد عبر مجلس وزراء الإيجاد عن تأييده لخطة الحكومة الانتقالية لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وناشد المجلس شركاء الإيجاد بتقديم الدعم المالي والسياسي لهذا المؤتمر[15].

أما خلال عامي 2008 - 2009 فحرصت منظمة الإيجاد التي تترأسها إثيوبيا آنذاك على تفعيل دورها في تسوية الأزمة الصومالية، فقامت الإيجاد بعقد قمة استثنائية حول الصومال في نوفمبر 2008، حيث انعقدت هذه القمة في نيروبي بحضور أعضاء البرلمان الصومالي والحكومة بما فيه الرئيس السابق عبد الله يوسف، كما حضر القمة الشيخ شريف أحمد الذي كان وقتها يرأس تحالف تحرير الصومال -جناح جيبوتي- بالإضافة إلى مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية في الشئون الأفريقية السابقة جنيدي فريزر.

وهدفت القمة إلى التباحث مع الصوماليين بشأن تطورات الأوضاع في الصومال إلا أن البيان الختامي للقمة لم يتضمن سوى انتقادات لاذعة للحكومة الصومالية الانتقالية واتهمها بالفشل سياسياً وأمنياً، وقد نظر بعض المحللين إلى انعقاد هذه القمة باعتباره محاولة لإعادة القضية الصومالية إلى منظمة الإيجاد الذي تسيطر عليه إثيوبيا بعد أن قامت جيبوتي باحتضان مفاوضات السلام بين الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله يوسف وقطاع من تحالف المعارضة بقيادة الشيخ شريف

15- سامي السيد، موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال، آفاق أفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-133.

شيخ أحمد المعروف بجناح جيبوتي في 12 مايو 2008، برعاية الأمم المتحدة وحضور ممثّلين عن الاتحادين الأوروبي والأفريقي، مما عبر عن تضاؤل نفوذ منظمة الإيجاد، وبالتالي سعت إثيوبيا إلى إفراغ محتوى مؤتمر جيبوتي من مضمونه والعودة إلى نقطة الصفر من خلال وضع ملف الأزمة الصومالية في يد إثيوبيا ووكلائها[16].

إلا أنه بالرغم من ذلك، جاء التدخل الكثيف للمجتمع الدولي المتمثل في زيادة وفد المندوبين الدائمين في مجلس الأمن الدولي لجيبوتي، ولقائه مع الحكومة الانتقالية وممثلي المعارضة، بقيادة الشيخ شريف ليعطي قوة دفع جديدة لمفاوضات التسوية، مما أدى إلى نجاح اتفاقية جيبوتي وتشكيل حكومة برئاسة شيخ شريف، ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن ذلك لم ينه الصراع الدائر في الصومال، حيث انتقل الصراع ليصبح بين الحكومة الانتقالية التي يرأسها الشيخ شريف الوجه المعتدل للمحاكم الإسلامية من ناحية، وبين حركة الشباب المجاهدين التيار المتشدد والمعروف بجناح أسمرة والحزب الإسلامي من ناحية أخرى.

اتفقت منظمة الإيجاد مع جامعة الدول العربية في ديسمبر 2009 على تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة لدعم الاستقرار في الصومال خاصة في مجال التدريب وتعزيز الأوضاع الإنسانية والأمنية، وجاء هذا الاتفاق خلال مباحثات هي الأولى من نوعها بين عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ومحبوب معاليم السكرتير العام لمنظمة الإيجاد خلال زيارته الأولى لمقر الأمانة العامة للجامعة العربية حيث تعتبر الجامعة عضو في منظمة شركاء الإيجاد.

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أنّ دور الجامعة العربية كان بعيداً عن الفعالية، وظلّ محدوداً حتى بعد التطورات التي شهدتها الساحة الصومالية خلال عامي 2008-2009، ويظهر ذلك واضحاً عندما طالبت الحكومة الصومالية مشاركة قوات عربية في القوة الأممية التي كان من المفترض أن تحل محل القوات

16- أميرة محمد عبد الحليم، الدور الإقليمي والموقف من الصراع في الصومال، (التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2009-2010)، مرجع سبق ذكره، ص360.

الإثيوبية وأن يكون هناك دور عربي في عمليات الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار في الصومال، إلا أن الجامعة العربية اعتبرت عملية إرسال قوات عربية للصومال مسألة تتطلب ترتيبات معقدة في حين تجاوبت الجامعة العربية مع مطالب إعادة الإعمار.

كما افتتحت الجامعة مكتب تمثيل دائم لها في مقديشو في أغسطس 2008 وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من 16 عاماً.

ويظل دور الجامعة العربية محدوداً إزاء التصاعد الذي تشهده الأزمة الصومالية بالرغم من تزايد الهجمات التي تتعرض لها القوات الحكومية وقوات الاتحاد الأفريقي من قبل جماعات المعارضة[17].

وفي ختام هذا المحور، تجدر الإشارة إلى أنّ القصور في الموارد التي تعاني منه بعض دول الإقليم قد حال دون مشاركة الدول المجاورة للصومال في قوات حفظ السلام التابعة للإيجاد في الصومال (IGASOM)، مما أصبح نشر هذه القوات أمراً عسيراً بالنسبة لباقي دول الإيجاد غير المجاورة للصومال (السودان، إريتريا، أوغندا). واستبدالها بقوات تابعة للاتحاد الإفريقي، هذا فضلاً عن تحيز معظم دول منتدى شركاء الإيجاد وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة القضاء على اتحاد المحاكم الإسلامية، وكذلك تدخل بعض دول الإيجاد في الصراع لتحقيق أهداف خاصة، دون مراعاة لاعْتبارات تسوية وحل الصراع، مما حال دون التوصل إلى تسوية شاملة تحقق الاستقرار وتنهي الصراع في الصومال.

المحور الثاني: تقييم جهود الإيجاد - التحديات وسبل التفعيل

من المنطقي أن يكون أي تقييم لدور الإيجاد في تسوية الأزمة الصومالية مجرد تقييم مبدئي، نظراً لأنّ الأزمة مازالت مستفحلة، ومازالت جهود التسوية جارية، وعلى أية حال، فإنّ تقييم دور الإيجاد في تسوية الأزمة يتطلب التعرف على أهم القيود أو المشكلات التي شكلت تحدياً أما جهود الإيجاد في إدارة

17- أميرة محمد عبد الحليم، الدور الإقليمي والموقف من الصراع في الصومال، مرجع سبق ذكره، ص361.

وتسوية الأزمة وتحقيق السلم والأمن داخل إطارها الإقليمي، فبعضها متعلق بالمنطقة ذاتها، لاسيما فيما يتعلق بجوانب الضعف في بروتوكول الإيجاد بشأن الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات، بالإضافة إلى صعوبة التمويل وطلبها المساعدات من الخارج، وبعضها الآخر يتعلق بتضارب المصالح بين دول الإيجاد وانعكاس ذلك على عملية التسوية، هذا فضلاً عن التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية الصومالية، الأمر الذي يشير إلى محدودية الاقتراب الإقليمي أو عدم كفاءته وكفايته بالنسبة لحل الصراعات، رغم التطورات التي لحقت بالآليات الإقليمية في هذا الشأن.

أولاً: جوانب الضعف في بروتوكول الإيجاد بشأن الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات

اهتم البروتوكول بالتعامل مع العديد من المشكلات والتي تسبب -بقدر كبير- في عدم الاستقرار الدول الأعضاء في الإيجاد، حيث أعطى الأولوية لسرقة الماشية، والتجارة غير الشرعية، وتدفق اللاجئين وغيرها، بالرغم من أنّ هذا الإطار يمثل نقطة بداية جيدة للشروع في حل الصراعات العديدة التي تكتنف الإقليم، إلاّ أنّ هناك عدداً من الملحوظات التي يمكن تناولها في هذا الشأن وهي:

1. أنّ نقاط التدخل ذات الأولوية والمحددة لآلية (سيوارن) مثل سرقة الماشية وتدفق اللاجئين وغيرها، لا تمثل الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراعات في إقليم الإيجاد، فقد تركزت الصراعات بالدرجة الأولى في هذا الإقليم على السلطة السياسية. وكان هذا هو الحال في الصومال وأوغندا وإثيوبيا والسودان وجيبوتي، ورغم هذا يجب التسليم بأن قضايا سرقة الماشية واللاجئين هي قضايا حقيقية ويمكن أن تؤدي إلى نزاعات داخلية في دول الإيجاد مثلما هو الحال في (كاراموجا) و(تيسو) في أوغندا. إلا أن المشاكل الحقيقية لاستمرار الصراعات في الإقليم تتركز حول الحكم والسلطة السياسية، وهي عناصر لم يذكرها بشيء بروتوكول الإيجاد، ولم يتطرق البروتوكول أيضاً إلى قضايا الصراع بين الدول الأعضاء، وقد كان من واجب البروتوكول ألاّ يغفل عن خلق آلية للتعامل مع هذه الأنواع من الصراعات.

2. إن آليات الإنذار المبكر كأحد أشكال منع الصراع لم تتغيب تماماً، إلا أن الغياب الحقيقي كان للإرادة السياسية القادرة على التفاعل مع المعلومات المتاحة عن قابلية اندلاع صراع ما، وفي أغلب الأحوال لم يكن هناك نقص كبير في البيانات الأساسية، بقدر ما كان هناك غياب للتحليل وعدم ترجمته إلى مبادرة سياسية، فضلاً عن عدم توفر الإرادة السياسية لعمل شيء إزاء هذه الأوضاع.
3. لا توجد في بروتوكول الإيجاد آليات للإجبار، كما لا يوجد إلزام لحكومات الدول الأعضاء بالتصرف بناء على معلومات الإنذار المبكر بالصراع والذي يمكن أن يصدر عن (سيوارن).
4. تماشياً مع الآليات الأخرى للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات التي استحدثت في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم، أعطى البروتوكول الدور المركزي لاتخاذ القرار في هذا الشأن إلى رؤساء الدول والحكومات الذين تتشكل منهم الجمعية، أي أنّ القرار بالاستجابة أو عدم الاستجابة إزاء خطر ماثل أو صراع اندلع بالفعل موكل لهذه الجمعية. وقد كان هذا بمثابة عقبة بالنسبة لآليات الإنذار المبكر والاستجابة للصراع التي سبق تطويرها في إطار منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً، او الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإكواس أو حتى في الأمم المتحدة.

فالجمعية تستهلك الكثير من الوقت قبل التوصل إلى قرار، بسبب تباين مصالح الدول، فضلاً عن كونها تجتمع مرة واحدة في العام، وتعتبر مجازر الإبادة البشرية في رواندا عام 1994 مثالاً في هذا الشأن. إذ أن التجمع الإقليمي الإيجاد يتكون من سبع دول، ومن قبيل الهراء تصور أن لديها مصالحاً متماثلة إزاء صراع ما، وبالتالي فإنّ الجهاز الحالي لاتخاذ القرار في الإيجاد ليس قادراً على العمل في السياق كآلية للإنذار المبكر والاستجابة، إذ أنّ بنى صنع القرار وثيقة الارتباط بالقيادة السياسية، حيث تشمل رؤساء الدول والحكومات والوزراء، ولكن حتى

تصبح (سيوارن) كقوة فعالة يتحتم عليها أن تضم تكنوقراطيين أكثر عدداً[18].

ولذا نرى ضرورة توسيع نقاط تدخل (سيوارن) إلى ما هو أبعد مما سبق، نظراً لما تواجه الإيجاد من كثرة الصراعات الداخلية والتي تعتبر بالأساس صراعات على السلطة السياسية. وإذا أريد للبروتوكول أن يخدم الإقليم على نحو أفضل فلابد للإيجاد أن تتعامل مع هذا النوع من الصراعات، وكذلك لكي تؤدي (سيوارن) وظائفها على نحو أفضل، يجب تخويل جمعية رؤساء الدول والحكومات مسئولية اتخاذ القرار النهائي بشأن الاستجابة إزاء صراع معين. فكما أوضحنا من قبل أن الدول الأعضاء في الإيجاد تملك مصالح وأجندات مختلفة، وليس من الحكمة تصور أن تقف الموقف نفسه إزاء هذا الصراع أو ذلك.

ثانياً: تقييم جهود ومساعي منظمة الإيجاد في تسوية الأزمة

من الملاحظات الأولية والأساسية التي تبدو منذ الوهلة الأولى عند النظر لطبيعة تأسيس منظمة الإيجاد، نجد أنّ الاتفاقية المنشئة للإيجاد حددت الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبالنظر إلى تلك الأهداف نجد أنّها في مجملها يغلب عليها الطابع الاقتصادي، وذهب البعض إلى أنّ الهدف الرئيسي من إنشاء الإيجاد هو دفع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، إلاّ أنّها وسعت في نطاق دائرة نشاطها منذ عام 1996، وطرأ عليها تحول في السياسات الأساسية بعد توسيع دورها خاصة عندما أنشأت في داخلها إدارة حل النزاعات، تلك الإدارة المتمثلة حالياً في السكرتارية والتي قامت وتقوم بدور الوساطة في السودان والصومال.

واضح مما سبق أنّ خط سير المنظمة كان على أساس اقتصادي حيث تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ومكافحة الجفاف والتصحر، بيد أنّ توجه المنظمة ركز في مراحل لاحقة على القضايا السياسية بما في ذلك فض النزاعات القائمة في الدول الأعضاء للمنظمة، وفي اعتقادي أن المجالين مكملين لبعضهما البعض.

18- كاسيجا فيليب أبيولي، بروتوكول (إيجاد) بشأن، آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات شعاع للأمل في منع الصراعات، في الفريد نهيما (محرر)، قضايا السلم المنشود، مرجع سبق ذكره، ص ص 197-198-199.

كما يلاحظ أنّ منظمة الإيجاد وفي إطار سعيها لحل الأزمة الصومالية ركزت على آلية واحدة تتمثل في أسلوب الحوار والتفاوض المباشر بين الأطراف المتنازعة، علماً بأنّ هذا المنهج في إدارة الأزمة قد تطور لاحقاً لتصبح الجهة المعنية بقيادة وتنظيم التفاوض بين الأطراف المتنازعة هي السكرتارية[19].

وفي هذا الإطار أنشأت منظمة الإيجاد في عام 1998 لجنة لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية في الصومال وسميت اللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال، وشملت اللجنة ممثلي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وممثلين لمنظمة الوحدة الأفريقية سابقاً (الاتحاد الإفريقي حالياً) وجامعة الدول العربية، وفي أكتوبر 2003 قررت قمة رؤساء دول وحكومات الإيجاد التي عقدت في أوغندا توسيع اللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال لتضم باقي الدول الأعضاء في الإيجاد وتغير أسمها لتصبح لجنة تيسير عملية السلام، وعقدت هذه اللجنة التابعة للإيجاد أثنى عشر اجتماعاً على مستوى الوزراء لاستكمال جهود التسوية.

يتضح أن منظمة الإيجاد في مساعيها لتسوية الأزمة الصومالية لا تملك غير آلية التفاوض بين أطراف النزاع، هذا بخلاف منظمة الإيكواس على سبيل المثال لا الحصر، التي لديها آلية التفاوض بالإضافة إلى أسلوب (العمل العسكري) ولاشك أنّ منظمة الإيكواس استطاعت أن تقوم بدور فعال في النزاعات التي أدارتها في منطقة غرب أفريقيا بسبب تملكها للآليتين، وهو ما ميزها -الإيكواس- عن غيرها من المنظمات الفرعية (إنشاء آلية عسكرية لفض النزاعات المعروفة بالإيكموج)، تبيح التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وقد برهنت على نجاح هذه الآلية من خلال التدخل في الصراع الذي دار في ليبيريا وسيرليون والذي أفضى إلى إخماده، وهو ما يؤكد في حال وجود آلية فعالة لتسوية النزاعات على المستوى الإقليمي الفرعي ووجود ترتيبات أمنية محكمة لتحقيق الأمن الإقليمي، أنّه من أهم الضمانات ضدّ حدوث تدخل إقليمي وأجنبي في النزاعات الداخلية الأفريقية، بيد أنّ ضعف فاعلية تلك الآليات أو عدم وجودها، قد

19- منى حسن علي، دور المنظمات الإقليمية في فض النزاعات الأفريقية (إيكوس - الإيجاد)، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، 2003، صص 46-48.

تؤدي إلى صعوبات جمة أمام تسوية النزاعات الأفريقية سلمياً، مما قد ينتج عنه صعوبة السيطرة على تلك النزاعات، بل قد تتفاقم وهو ما يدفع بالتنظيمات والدول إلى التدخل. فيما يرى البعض أنّه منظمة الإيجاد أخفقت في تحقيق الهدف المنشود عبر آلية واحدة والتي لم تستقل كما ينبغي بسبب تعارض المواقف والمصالح أيضاً. وهو ما اتضح من خلال عدم قدرة الإيجاد على نشر بعثة تابعة للإيجاد لدعم السلام في الصومال (IGASOM)[20] التي اتخذ قرار بشأنها من قبل الإيجاد في 31 يناير 2003، بناء على التفويض الممنوح من الاتحاد الأفريقي للإيجاد لنشر تلك القوات، وبالرغم من تعهد كل من جيبوتي، وأوغندا، وإثيوبيا، كينيا، والسودان بالمشاركة في تلك القوات، إلاّ أنه تعذر ذلك ولم تتمكن الإيجاد من نشر تلك البعثة، ولذلك تقرر إنشاء بعثة أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)[21][22].

ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب من بينها، غياب عنصر التقارب والتجانس بين دول الإيجاد، بالإضافة إلى غياب توفر الإرادة السياسية، وكذلك عدم وجود آلية عسكرية تابعة لمنظمة الإيجاد تمثل عنصر ضغط على الأطراف المتنازعة، كل ذلك ساهم في القصور الوارد في أداء منظمة الإيجاد وتناولها للقضايا المطروحة وبالتالي إمكان القول بفشل المنظمة في حل الأزمة، كما ذهب إلى ذلك بعض المراقبين، على الرغم من اعترافهم أيضاً بأنّ جهود الإيجاد في تسوية الأزمة هي التي قادت إلى الاهتمام الإقليمي والدولي الذي تحظى به الأزمة الصومالية اليوم.

إلا أن هذا في حقيقة الأمر لا ينفي النجاحات التي حققتها الإيجاد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تفويضها لكل من (أثيوبيا - كينيا - جيبوتي) على أقل تقدير بتحريك مسار عمليات التفاوض من حين لآخر لاسيما

20- IGASOM: تعني باختصار القوات التابعة للإيجاد لدعم السلام في الصومال.

21- AMISOM: تعني القوات التابعة للاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

22- سامي السيد، موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال، آفاق أفريقية، العدد 25، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

في الفترة ما بين عام 2000 وحتى عام 2004، حيث استطاعت الوصول إلى تكوين حكومات انتقالية على أقل تقدير، وبالرغم من ذلك لم تتمكن من التوصل حتى الآن إلى حل جذري للمشكلة المطروحة، وربما يكون بسبب الغموض الذي يحيط بطبيعة دور شركاء الإيجاد في السكرتارية، بالإضافة إلى الموقف الغامض الذي يقال عن بعض دول الإيجاد ومشاركتها في حل الأزمة الصومالية.

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن منظمة الإيجاد فشلت في تسوية الصراع بين المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية الصومالية برئاسة عبد الله يوسف -آنذاك- وكذلك فشلت في إرسال قوات حفظ سلام للصومال لوقف القتال بين الطرفين، ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى ذلك الفشل في النقاط التالية[23]:

1. تورط إثيوبيا وهي إحدى الدول الفاعلة في منظمة الإيجاد في الصراع وتدخلها بشكل عسكري مباشر بهدف القضاء على اتحاد المحاكم الإسلامية.
2. تدخل بعض دول الإيجاد -خلاف إثيوبيا- بشكل منفرد في الصراع لتحقيق أهداف خاصة دون مراعاة لاعتبارات تسوية وحل الصراع.
3. رفض بعض الفصائل الصومالية تدخل دول الجوار في الصومال، وكذلك رفض مجلس الأمن الدولي تدخل تلك الدول -دول الجوار المباشر- في حين تمثل الدول المجاورة للصومال (إثيوبيا، كينيا، جيبوتي) نصف عدد الدول الأعضاء في الإيجاد، بالإضافة لكونها الدول الفاعلة في تلك المنظمة.
4. عجز باقي دول الإيجاد غير المجاورة للصومال عن توفير الدعم العسكري والمالي لنشر قوات حفظ سلام تابعة للإيجاد في الصومال، خاصة وأن هذه الدول تعاني من أوضاع الفقر والصراع الداخلي والدولي.
5. تحيز معظم دول منتدى شركاء الإيجاد وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للفكرة القضاء على اتحاد المحاكم الإسلامية، ولذلك ساندت التدخل الإثيوبي

23- د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤي وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص ص400 - 401.

في الصومال ولم تقدم الدعم اللازم لمنظمة الإيجاد على نحو ما تحقق في السودان.

6. أدى تدهور العلاقات بين الدول الأعضاء إلى عرقلة جهود منظمة الإيجاد والتأثير سلباً على فاعليتها لفترة طويلة، ونذكر في هذا السياق تدهور علاقات الصومال بمعظم دول المنظمة لم تكن ودية وخاصة إثيوبيا، فعلاقاتها مع الصومال لم تكن طبيعية حتى مع الحكومات السابقة وشابتها الشكوك والارتياب وفقدان الثقة بسبب تقديم المساعدات العسكرية واحتضان بعض فصائل المعارضة الصومالية، وجعلت إثيوبيا من أراضيها نقطة انطلاق لحركات التمرد، وهذا ينطبق على كينيا وإن كان أقل حدة، الأمر الذي يلقي بضلالة على سير عملية التسوية في الصومال.

7. لجأت الإيجاد بسبب ضعف قدراتها على تمويل أنشطتها إلى التمويل الأجنبي من خلال إقامة منتدى شركاء الإيجاد الذي يمول المنظمة بأكثر من نصف ميزانيتها، ولقد حاول هؤلاء الشركاء وضع أجندة للإيجاد تعكس الرؤية الأوروبية والأمريكية، ومن ثم أصبحت الإيجاد ذات طابع دولي وغربي يعكس المصالح الغربية التي قد تتناقض مع مصالح دول الإيجاد الإفريقية، أي أن بتقديم شركاء الإيجاد للدعم المالي لها أصبح نفوذهم أقوى من نفوذ الأعضاء الأصليين في الإيجاد[24].

8. احتكرت بعض دول الإيجاد وخاصة إثيوبيا وكينيا النظر في المشكلة الصومالية وليس حلها، فكانت المبادرة تلو الأخرى، وكانت تنتقل بين عواصم تلك الدول المذكورة، مع استبعاد الدور العربي، والوقوف بشدة من طرف إثيوبيا ضد تحركات مصر عام 1998، ولكنها كلها باءت بالإخفاق الذريع، ولست من الذين يرفضون الدور الإفريقي الإيجابي -إن وجد- تجاه المسألة الصومالية، وبخاصة من الدول التي تتمتع بعلاقات دبلوماسية طيبة مع الصومال. بيد أن الأمر ليس في يد (أديس أبابا) ولا الدول الإفريقية الأخرى الأعضاء في منظمة الإيجاد، ولكن القضية برمتها في يد أمريكا، وإثيوبيا ما

24- د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، مرجع سبق ذكره، ص401.

هـي إلا وسـيلة تسـتخدمها واشـنطن لتنفيـذ أجنـدتها الخاصـة في شـرق أفريقيا[25].

9. لم تلتزم منظمة الإيجاد في وساطتها لإحلال السلام في الصومال بالحياد وهو أهم الصفات التي يجب توافرها في الوسيط، وهو ما يعيب دور الإيجاد في عملية التسوية الصومالية، وربما يتمثل بالأساس في أن المنظمة كانت في الكثير من الأحيان بمثابة مظلة لتحقيق مصالح الدول المجاورة للصومال خاصة إثيوبيا وإلى حد ما كينيا، كما أن مفاوضات المصالحة الوطنية شابتها تدخلات متحيزة من جانب الوسطاء المعنيين من قبل الإيجاد، وفي الوقت نفسه، حرصت الإيجاد على منع بعض القوى الإقليمية المؤثرة -الدول العربية والإسلامية- من لعب دور فاعل في عملية التسوية الصومالية، بالرغم من أن المسألة الصومالية ذات بعد إسلامي وعربي وإفريقي[26].

نخلص مما سبق، إلى أن تضارب المصالح بين دول الإيجاد أدى لفشل دور المنظمة في لعب دور الوسيط في حل المشاكل المتأزمة في الصومال، خاصة بين (إريتريا - إثيوبيا - كينيا) فإثيوبيا لها إستراتيجيتها الخاصة والمشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكينيا لا تريد لإثيوبيا الانفراد والهيمنة في حل مشاكل الصومال، وتريد أن يكون لها دور يحفظ وضعها في المنطقة ويحقق مصالحها، وكذلك الحرب بين إثيوبيا وإريتريا ألقت بضلالها على علاقة الصومال مع الدولتين، فقد سعت إريتريا لدعم عدد من الجبهات الإثيوبية المعارضة مثل جبهة تحرير الأورمو بالتنسيق مع حسين عيديد، كما دعمت إريتريا حركة الشباب المجاهدين ضد الحكومة الانتقالية بقيادة الشيخ شريف شيخ أحمد، كل ذلك انعكس على جهود التسوية التي تقوم بها الإيجاد، والأهم من ذلك هو عدم وجود آلية عسكرية لمنظمة الإيجاد واعتماده على آلية التفاوض بين أطراف النزاع، هذا

25- عبد الرحمن سهل الصومالي، المشكلة الصومالية وتداعياتها الراهنة، قراءات أفريقية، (الخرطوم: المنتدى الإسلامي، العدد الأول، أكتوبر2004)، ص ص130 - 131.

26- د. أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص448.

فضلاً عن ضعف تمويل الإيجاد التي تم إنشاؤها بميزانية لمكافحة الجفاف والتصحر وليس لوقف الحروب سواء بين الدول المنضوية تحت مضلتها أو داخل الدولة الواحدة، مما جعل الإيجاد في حوجة إلى أصدقاء من الدول الغربية والذين تحولوا إلى شركاء تطورت مهمتهم من دعم المنظمة مادياً ولوجوستياً لتدخل وإملاءات حسب شروط التمويل والدفع.

وهو ما يؤكد أن عقبة التمويل هي من أهم العقبات التي تواجه منظمة الإيجاد وعملياتها التي تخص السلم والأمن داخل الإقليم، وتحول دون ممارسة المنظمة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، هذا فضلاً عن هاجس الهيمنة الإقليمية لبعض الدول وخاصة إثيوبيا تحوم في فكرة قادة بعض الفصائل الصومالية، بالإضافة إلى بعض الدول الصغيرة داخل المنظمة، ولعل ذلك من شأنه إفراز آثار سلبية على عملية التسوية، وهو ما تبين من خلال رفض أحد الفصائل الصومالية لرفض الدور الكيني من المفاوضات التي كانت ترعها نيروبي، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القيود التي تحد من قدرة المنظمات الإقليمية الفرعية بشكل عام والإيجاد بشكل خاص، على تحقيق السلم والأمن داخل كافة أقاليم القارة الإفريقية، ولعل من أهم هذه القيود: هي تداخل العضوية في كثير من المنظمات الإقليمية، بمعنى أنه قد تتمتع دولة واحدة بعضوية أكثر من منظمة على سبيل المثال (جيبوتي، إريتريا، الكونغو الديمقراطية، أنجولا) تتمتع بعضوية ثلاث منظمات إقليمية مختلفة، وقد يرى البعض أن ذلك يحقق ميزة للدولة، ولكنه في الحقيقة يحد من قدرة الدولة ويفرض عليها المزيد من القيود، وتكون النتيجة غالباً عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمات التي تتمتع بعضويتها مما يؤثر سلباً على كفاءة هذه المنظمات.

وعلى الرغم من القصور الوارد في دور الإيجاد إزاء حل القضية إلا أنه يشاد بالدور المقدر الذي قامت به المنظمة في إطار تقريب وجهات النظر الصومالية وحمل الفصائل الصومالية إلى الجلوس حول مائدة المفاوضات ومن ثم الوصول إلى تكوين حكومة انتقالية على أقل تقدير.

ثالثاً: التحديات التي تواجه جهود الإيجاد وسبل التفعيل

1. التحديات الداخلية التي تواجه جهود التسوية

أ. إن كثير من النخب الصومالية التي تحكم الآن أو تسعى لأن تحكم ليس لديها رؤى وطنية كما أنها لا تمتلك مشروعاً طموحاً يحقق لها النجاح في الأعمال الموكلة إليها مما يعطيها فرصة الاستمرار في المسرح السياسي، إضافة إلى غياب مشروع سياسي ذي ملامح محددة وواضحة تستهدي بها الحكومة في ممارسة نشاطاتها السياسية في الداخل والخارج، مما أفقدها القدرة على التفاعل مع الأحداث الداخلية بصورة إيجابية تمكنها من رفع رصيدها الشعبي وكسب مناوئيها أو على الأقل تحييد أكثريتهم.

ب. العامل القبلي لا يزال هاجساً بالنسبة للنخبة الصومالية، الذي يستخدم لأغراض شخصية، فالسياسي الصومالي يستمد شرعيته من قبيلته وليس من وطنه أو من كفاءته الشخصية، هذه المسألة لا تشكل عقبة لهذه الحكومة وحدها بل كانت العقبة التي ساهمت كثيراً في انهيار الحكومات الانتقالية السابقة، الأمر الذي عرقل العملية السياسية الرامية إلى إعادة بناء الدولة الصومالية[27].

ج. الانتهازية التي تشكل الحافز الرئيسي لمعظم أو جل الذين يسعون لتولي مناصب في الحكومة بدءاً من الوزارة وانتهاءً بالمؤسسات الأخرى، وذلك لأن فهمهم للسلطة والمسئولية يتمحور حول كيفية جمع أموال كثيرة تستخدم في شراء المناصب في التشكيلات الحكومية القادمة واعتقادهم أن الحكومة لا مستقبل لها وأن ذهابها وانهيارها أمر لا محالة.

د. نزع سلاح المليشيات القبلية طوعاً وربما بإغراءات مادية، وإن تعذر فإجباراً، والسعي نحو إدماج هذه المليشيات في تشكيلات القوات المسلحة أو في

27- عبد الله عبد القادر محمد، حكومة الوحدة الوطنية ودور الإسلاميين فيها، مجلة الشاهد الدوري، (القاهرة: مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية، دار مداد للنشر، العدد الأول، يناير 2010)، ص ص141 - 142.

قوات أمن لحفظ النظام كمرحلة أولى، وهذه الإجراءات تتطلب وجود قوات لحفظ السلام عربية – إفريقية من غير دول الجوار الجغرافي للصومال، وتشير التقديرات المبدئية لحجم هذه القوات إلى نحو (20 ألف) جندي، وهذا يتطلب توفير التمويل اللازم لها، ويعد ذلك مطلباً ملحاً وعاجلاً، فضلاً عن تفعيل قرار مجلس الأمن الدولي لعام 1992 بشأن فرض حظر على توريد أسلحة إلى الصومال[28].

2. التحديات الخارجية التي تواجه جهود التسوية

من واقع ما يحدثنا به التاريخ عن تدخلات خارجية في الصومال، فإن الوصول إلى تسوية سلمية يكتب لها النجاح، وتؤدي إلى إعادة بناء الدولة الصومالية وتحقيق الاستقرار في الصومال، لا يعتمد على الاعتبارات الداخلية فقط وإنما أيضاً على اعتبارات خارجية (على الصعيدين الإقليمي والدولي)، لذا تجدر الإشارة إلى أهم هذه التحديات ومن ثم كيفية التغلب عليها وهي[29]:

أ. تواجه حكومة شيخ شريف تحديات من قبل الدول المجاورة مثل إثيوبيا، كينيا، إريتريا، خاصة وأن الوضع الذي أفرزته الحرب الأهلية الطاحنة منذ عشرون عاماً جعل موقع الصومال الجغرافي بين قوى إقليمية معادية له، بالإضافة إلى الفوضى وانهيار النظام جعل الصومال يعيش في وضع يمكن لأية دولة من دول الجوار إيجاد أطراف صومالية تنقد سياساتها بالوكالة عنها.

ب. إريتريا: فهي تناصب الصومال الجديد العداء علناً وجهاراً، فمن المعلوم أنها تؤيد جناح أسمرة من التحالف الذي يخاصم شيخ شريف شخصياً، ومن جهة ثانية فإن النظام الصومالي الجديد يحظى برعاية من جيبوتي وهي العدو اللدود لإريتريا، التي دخلت معها في مواجهات مسلحة لاقتطاع أجزاء من أراضيها، كما ترغب إريتريا في استغلال الساحة الصومالية لتصفية حساباتها مع إريتريا، والانطلاق منها لمساعدة العناصر المتمركزة داخل إثيوبيا لزعزعة الاستقرار فيها.

28- د. إكرام محمد صالح دقاش، الصومال في الإستراتيجية الإثيوبية، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم، العدد 6، يونيو 2009، ص81.

29- د. إكرام محمد صالح دقاش، مرجع سبق ذكره، ص82

ج. انقسام المحاكم الإسلامية فتح الطريق نحو تحول حرب التحرير من الغزو الإثيوبي، إلى حرب أهلية تغذيها وتقف خلفها إثيوبيا وإريتريا والتجمعات والتحيزات القبلية، الأمر الذي أعاد الصومال إلى ما كانت عليه في مرحلة ما قبل سيطرة المحاكم الإسلامية، أو على نحو أخطر، كما أدى هذا التدخل إلى عدم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الانتقالية والمحاكم في تلك الفترة.

د. المجتمع الدولي وهو يحاول جمع الصوماليين على طاولة المفاوضات لم يبذل جهداً في وضع الترتيبات اللازمة في الجوانب الأمنية والمالية والتي توازي الترتيبات السياسية التي بذلت في اتفاق جيبوتي أواخر عام 2008، ويمكن القول بأن مفاوضات جيبوتي فتحت على الأقل ما يمكن وصفه بصفحة جديدة، لكن المشوار مازال طويلاً.

ه. لم تتجاوز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصومال بعد هاجسها الأمني من أن يصبح الصومال مأوى لمجموعات إرهابية تستغل فراغ السلطة، مع العلم أن جوهر الأزمة في الصومال سياسياً وليس أمنياً وأمريكا تعلم ذلك ولكنها ليست راغبة في الوقت الراهن لسبب أو لآخر في إيجاد حل سياسي دائم للأزمة الصومالية، وقد تكون هذه السياسة هي جزءٌ من الفوضى الخلاقة التي وضعتها إدارة بوش الابن لإدارة الصراع في المناطق الساخنة من العالم، الأمر الذي يقوض أي جهود لتسوية الأزمة تبذل من طرف المنظمات الإقليمية الإفريقية لاستعادة السلم في الصومال[30].

رابعاً: سبل تفعيل الإيجاد

يتطلب تفعيل الإيجاد والتغلب على أوجه القصور التي شابت عملها والتي سبق الإشارة إلى بعضها القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها ما يلي[31]:

أ. إعطاء القضايا الاقتصادية خاصة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الدول

30- عبد الله عبد القادر محمد، حكومة الوحدة الوطنية ودور الإسلاميين فيها، مرجع سبق ذكره، ص ص143 - 146.

31- د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص204.

الأعضاء مزيد من الاهتمام على نحو ما ورد في الاتفاقية المنشئة للإيجاد، لكي تصل إلى تقليل هشاشة الدول الأعضاء، والتأكيد على أن تنمية التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة سوف يساهم في تحقيق الأغراض التي يتضمنها ميثاقي الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، واستلهاماً للهدف النبيل للارتقاء بالسلم والأمن والاستقرار وإزالة مصادر الصراع في المنطقة.

ب. زيادة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الشركاء خاصة فيما يتعلق بقضايا التمويل حتى تستطيع منظمة الإيجاد العودة إلى طابعها الإقليمي باعتبارها منظمة إقليمية، والعمل باستقلالية ودون هيمنة من قبل شركائها، وحتى تستطيع إحراز تقدم خاصة في مجال السلم والأمن، يتطلب الأمر الاعتماد على الذات وإشراك سياسيين وقياديين من دول الإيجاد في عملية السلام وأن تقوى دور السكرتارية، وأن تمارس الضغط على أطراف الصراع لتدبير مفاوضات جادة حول كل الخيارات.

ج. أن يكون التعاون بين الإيجاد وشركائها وفقاً لخطة تضعها الدول الأعضاء بنفسها بحيث تعكس مصالح الدول الأعضاء ولا المصالح الغربية.

د. ضرورة التنسيق بين الإيجاد وغيرها من المنظمات العاملة على الصعيد الإفريقي سواء كان ذلك على المستوى القاري (الاتحاد الإفريقي) أو على المستوى الإقليمي الفرعي داخل القارة الإفريقية، بما يساعد في تطوير العمل وتحقيق الهدف المنشود، على أن التعاون والتقارب اللصيق بين هذه المنظمات والكيانات الدولية مطلوب خاصة لضمان تحقيق الاستقرار والأمن الدوليين.

ه. ضرورة إعادة هيكلة المنظمات العاملة على الساحة الإفريقية، بحيث يصبح هناك منظمة واحدة داخل كل إقليم من أقاليم القارة الإفريقية الخمسة، وتكون العضوية داخل كل منظمة مقصورة على الدول التي تنتمي لهذا الإقليم فقط.

و. تقوم كل منظمة إقليمية فرعية بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراع، ويتبع هذه الآلية عناصر مدنية وعسكرية تكون جاهزة للتدخل في أي وقت إذا اقتضت الضرورة، وتمارس هذه الآلية عملها بالتنسيق مع مجلس السلم والأمن داخل الاتحاد الإفريقي، والذي يقوم هو الآخر بالتنسيق مع مجلس الأمن

الدولي التابع للأمم المتحدة. وإذا تحقق ذلك يضمن عدم تكرار الجهود، وإتاحة الفرصة أمام المنظمات الإقليمية لتصبح كل منظمة مسئولة عن السلم والأمن داخل نطاقها الجغرافي، بدلاً من الاعتماد على قوى خارجية عادة ما تتدخل لتحقيق أهداف خاصة بها حتى ولو كان ذلك على حساب الدول الإفريقية[32].

وبالرغم من ذلك يجب الاعتراف بأن وجود المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة التي يقرها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تصب في صالح القارة سواء أن كانت هذه المنظمات اقتصادية بحتة أو اقتصادية سياسية، لأنّ التنمية والتضامن المشترك يقود بدوره إلى الاستقرار السياسي المنشود بين دول المنطقة التي تشملها المنظمة.

ونظراً لأهمية التكامل الإقليمي والدور الكبير الذي يقع على عاتق المنظمات الإقليمية وخاصة في مجال تسوية المنازعات، فإنّ ذلك يستوجب تطوير العلاقات بين المنظمات الإفريقية حتى تبني قاعدة أساسية لنظام أمني دفاعي يكفل تحقيق الأمن والاستقرار داخل القارة، ويمنع حدوث تدخل أجنبي في النزاعات الداخلية الإفريقية.

وبالتالي فإنّ الأزمة الصومالية تنتظر من المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية، فضلاً عن الجامعة العربية، تصوراً ليس فقط بالجديد لحل الأزمة، ولكن أيضاً ينتظر منها تغيير سياساتها بشأن التعامل مع الأزمة شكلاً ومضموناً وموضوعاً وفاعلية بما يتواكب ومعطيات اللحظة الراهنة وتطوراتها.

الخاتمة

وفي الختام تمّ التوصل إلى عدة نتائج بشأن الجهود المبذولة من قبل منظمة الإيجاد ودورها في تسوية الأزمة الصومالية أهمها ما يلي:

32- سامي السيد، برامج وآليات السلم والأمن داخل المنظمات الإقليمية الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص49.

1. بالنسبة لتطور جهود تسوية الصراعات الداخلية في أفريقيا فإنّ هذه الجهود شهدت تطوراً تدريجياً منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي خاصة من الناحية النظرية، حيث أصبحت المنظمات الفرعية تلعب دوراً بارزاً في التعامل مع قضايا تسوية الصراعات الداخلية في الأقاليم الخاصة بها، إلاّ أنها ظلت محدودة الفاعلية.

2. أحاط بدور المنظمات الإقليمية عدّة تحديات، تتمثل بعضها في تدخل قوى دولية في مخرجات التسوية بما يخدم مصالحها على حساب مصالح الشعب الصومالي، كان من بينها الولايات المتحدة، حيث لم تتجاوز سياستها تجاه الصومال بعد هاجسها الأمني من أن يصبح الصومال مأوى لمجموعات إرهابية تستغل فراغ السلطة، مع العلم أنّ جوهر الأزمة الصومالية سياسياً وليس أمنياً، وأمريكياً تعلم ذلك ولكنها ليست راغبة في إيجاد حل سياسي دائم للأزمة الصومالية، وحرصت على أن تتوافق مخرجات أي تسوية مع مصالحها. الأمر الذي يقوض أي جهود تبذل لتسوية الأزمة من طرف المنظمات الإقليمية الأفريقية لاستعادة السلم في الصومال.

3. فيما يتعلق بمستوى تعاون دول الجوار مع منظمة الإيجاد لتسوية الأزمة، لم يكن جيداً إلى حد كبير، حيث مازال هذا التعاون تحكمه المصالح الفردية لهذه الدول دون تنسيق فيما بينها، وهو ما انعكس على قدرة منظمة الإيجاد في إنشاء بعثة سلام في الصومال (إيجاصوم) الذي استغرق الإعداد لها نحو عامين ثمّ تعذر انتشارها. الأمر الذي أدّى إلى تعدد المبادرات وتعارضها أحياناً، على النحو الذي أتاح الفرصة للمعارضة للعب على التوازنات الإقليمية للحيلولة دون التوصل إلى اتفاق يحد من دوامة العنف والصراع بين الحكومة الانتقالية والمعارضة.

4. فيما يتعلق بمنظمة الإيجاد تواجه الإيجاد عدة تحديات من بينها مشكلة التمويل والتي تشكل عقبة أمام جهود الإيجاد في تسوية الأزمة، ويرجع ذلك لعدم امتلاك دول المنظمة الموارد المالية الكافية فضلاً عن غياب الانسجام ووحدة الآراء داخل الإقليم حيث سيطرت الخلافات بين دول الجوار على

جهود التسوية، بسبب حرص كل دولة على ضمان أن تتوافق مخرجات عملية التسوية مع مصالحها، وهو ما تسبب في استمرار الصراع.

5. تحول دور شركاء الإيجاد من مهمة دعم المنظمة مادياً ولوجستياً للتدخل وإملاءات حسب شروط التمويل والدفع، وهو ما يؤكد أن عقبة التمويل هي من أهم العقبات التي تواجه منظمة الإيجاد وعملياتها التي تخص السلم والأمن داخل الإقليم، وتحول دون ممارسة المنظمة لمهامها على أكمل وجه، هذا فضلاً عن تحيز معظم دول منتدى شركاء الإيجاد لا سيما الولايات المتحدة من خلال دعمها إثيوبيا والحكومة الانتقالية الصومالية للقضاء على حركة الشباب المجاهدين دون مراعاة لاعتبارات تسوية وحل الصراع، مما حال دون التوصل إلى تسوية شاملة تحقق الاستقرار وتنهي الصراع في الصومال.

وأخيراً يمكن اختصار كل ذلك بأن فاعلية دور المنظمات الإقليمية الأفريقية سواء على المستوى الإقليمي القاري أو الإقليم الفرعي في عملية التسوية ترتبط بعدة عوامل هي توافر الإرادة السياسية، التمويل اللازم، الدعم اللوجستي، والتأييد الخارجي وأن العلاقة إيجابية بين كل هذه المتغيرات وفاعلية المنظمات الإقليمية في عملية التسوية.

قائمة المراجع

1. أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005.
2. إكرام محمد صالح دقاش، الصومال في الإستراتيجية الإثيوبية، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم، العدد 6، يونيو2009.
3. ألفريد مهيما وآخرون (محرر)، قضايا السلم المنشود في أفريقيا، ترجمة مصطفى مجدي الجمل، مركز البحوث العربية والأفريقية، دار الأمين، القاهرة، 2005.
4. أميرة محمد عبد الحليم، الدور الإقليمي والموقف من الصراع في الصومال، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، 2010.
5. خالد حنفي، التجمعات الإقليمية في أفريقيا، التقرير الإستراتيجي الإفريقي مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003.
6. سوزان عبد اللطيف ساتي، دور الأطراف الثالثة في حل الأزمة الصومالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصادية، جامعة الخرطوم، 2003.
7. سامي السيد أحمد، منظمة الإيجاد، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، يناير 2006.
8. سامي السيد أحمد، برامج وآليات السلم والأمن داخل المنظمات الإقليمية الأفريقية، دراسة حالة للكوميسا والإيكواس، مجلة آفاقه أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد 30، ربيع 2006.
9. سامي السيد أحمد، موقف المجتمع الدولي من الصراع في الصومال، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، 2010.
10. شيرين عبد المنعم، التدخل الإثيوبي في الصومال، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007.
11. عبد الرحمن سهل الصومالي، المشكلة الصومالية وتداعياتها الراهنة، مجلة

قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، الخرطوم، العدد الأول، أكتوبر 2004.
12. عبد الله عبد القادر محمد، حكومة الوحدة الوطنية ودور الإسلاميين فيها، مجلة الشاهد الدوري، دار مداد للنشر، مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد الأول، يناير، 2010.
13. منى حسن علي، دور المنظمات الإقليمية في فض النزاعات الأفريقية (إيكوس – الإيجاد)، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، 2003.
14. محمد أحمد شيخ علي، التدخل الدولي في الصومال، الأهداف والنتائج، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، 2005.
15. محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران)، التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، أبريل 2005.
16. محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران)، دليل المنظمات الإقليمية الدولية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2006.
17. هيفاء أحمد محمد، الصومال في ظل سيطرة المحاكم الإسلامية وما بعدها، المستقبل العربي، بيروت، العدد 354، أغسطس 2008.